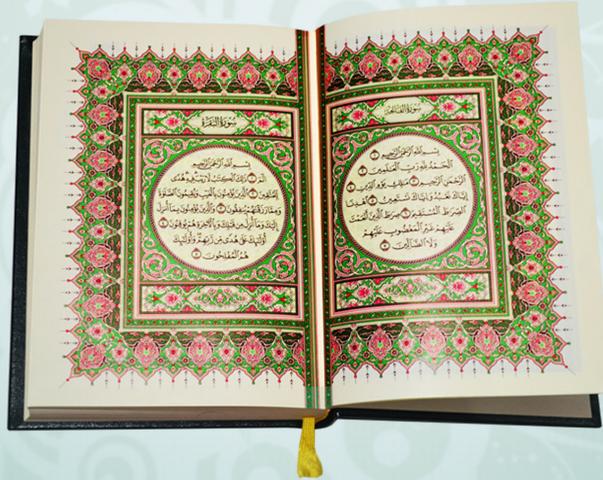


القرارات

القرآنية

شبهات وردود



د. إسلام بن نصر الأزهري

القِرَاءَاتُ الْقِرَانِيَّةُ

شبهات وردود

إعدادُ

الدكتور/ إسلام بن نصر الأزهري

المدرس المساعد بكلية أصول الدين

جامعة الأزهر

ومقرئ القراءات العشر



القراءات القرآنية .. شبهات وردود

* وجه أعداء الإسلام من المستشرقين عدّة طعون حول القراءات القرآنية، تُنبئك عن جهل هؤلاء الطاعنين بحقيقة القرآن الكريم، وأنه كلام الله المعجز؛ وحقيقة تعدد القراءات القرآنية، وأنها للتيسير ورفع الحرج؛ وقبل كل ذلك: جهلهم بلغة العرب الشريفة. مع سوء نية، وقبح طويّة؛ يدفعهم إليها بغضهم ما أنزل الله - تعالى -، وإرادة تحريفه عن مواضعه؛ مستغلّين جهل أبناء الإسلام، وقلة اطلاعهم على ثقافتهم، وما دونه أجدادهم في الدفاع عن القرآن الكريم وعلومه.

وصدق القائل:

أنا لا ألووم المستبد إذا تعنت أو تعدا
فسبيلهم أن يسبتدوا شأنا أن نستعدا

- أما تلاميذ المستشرقين من أبناء الإسلام السائرين في ركابهم، فكانوا يلبسون شبهاتهم ثوبا رقيقا، لا يزج أحداً مسه، ثم يتفوهون بها وكأنها من بنات أفكارهم. وهم في الحقيقة مقلدون؛ إذ لم ترق عقولهم قبل ولا بعد للنظر في نصوص الوحي والتعمق في فهمه، والبحث في علومه. فأنى لهم العثور على ثغرة يتسللون منها للطعن فيه! إلا ما كتبه شيوخهم من المستشرقين!؟



* ذكر الدكتور مصطفى السباعي أنّ الدكتور علي حسن عبد القادر حينما ألّف كتاباً، وذكر فيه شبهة المستشرقين، وطعنهم في الإمام الزهري = ثار عليه الأزهر، فقال له الأستاذ أحمد أمين: "إن الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرة، نفي طريقة لبث ما تراه مناسباً من أقوال المستشرقين، ألا تنسبها إليهم بصراحة، ولكن ادفعها إلى الأزهرين على أنّها بحث منك، وألبسها ثوبا رقيقا لا يزعجهم مسها، كما فعلت أنا في "فجر الإسلام" و"ضحى الإسلام" (١).

وهكذا انكشف الوجه القبيح للطاعنين من أبناء جلدتنا. فليأخذ أبناء الإسلام المخلصين حذرهم؛ ولينفروا للذب عن القرآن والسنة ثباتاً أو جميعاً.

وهذه إطلاقة على بعض الطعون الموجهة إلى القراءات القرآنية، والرد عليها رداً مختصراً، يفتح الباب للباحثين؛ للوقوف أمام تلك الهجمات على قدم راسخة، وأسس ثابتة.

وهي مُستلةٌ من كتابي: (مَا لَا يَسَعُ الْمُقْرِئُ جَهْلَهُ)؛ لمسيس الحاجة إليها، والله أسأل أن يجنبنا الزلل، وأن يرزقنا العلم والعمل.

(١) قصة المهجوم على السنة من الطائفة الضالة في القرن الثاني، إلى الطاعنين في العصر الحديث. للدكتور علي أحمد السالوس / ٣٨.



ومن هذه الشبهات: قولهم بجواز القراءة بالمعنى، وإبدال لفظ مكان آخر، إذا أدى المعنى نفسه.

وقد ردّد هذه الشبهة عددٌ من المستشرقين وأذئابهم، معتمدين على بعض الآثار التي يدلُّ ظاهرها على ما ذهبوا إليه.

منها: حديثٌ عن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال: قرأ رجلٌ عنده ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الْيَتِيمِ ﴿٤٤﴾﴾ [الدخان: ٤٤] فقال أبو الدرداء: «قلْ طَعَامُ الْيَتِيمِ» فقال الرجلُ: طَعَامُ الْيَتِيمِ. فقال أبو الدرداء قل: «طَعَامُ الْفَاجِرِ» (٢).

- وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً كان يقرئه ابن مسعود، وكان أعجمياً، فجعل يقول: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الْيَتِيمِ ﴿٤٤﴾﴾ [الدخان: ٤٤] فجعل الرجل يقول: طَعَامُ الْيَتِيمِ، فردّ عليه، كل ذلك يقول: طَعَامُ الْيَتِيمِ فقال ابن مسعود: قل: «طَعَامُ الْفَاجِرِ» ثم قال ابن مسعود: "إِنَّ الْخَطَأَ فِي الْقُرْآنِ لَيْسَ أَنْ تَقُولَ: الْغُفُورُ الرَّحِيمُ، الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، إِنَّمَا الْخَطَأُ أَنْ تَقْرَأَ آيَةَ الرَّحْمَةِ آيَةَ الْعَذَابِ، وَآيَةَ الْعَذَابِ آيَةَ الرَّحْمَةِ، وَأَنْ يَزَادَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَيْسَ فِيهِ" (٣).

(٢) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک ٢ / ٤٨٩، برقم ٣٦٨٤، وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) كتاب الآثار لأبي يوسف ٤٤.

القراءات القرآنية .. شبهات وردود

وللجواب على هذه الشبهة نقول:

- إن القرآن الكريم لفظ عربي مقصود، فكل لفظة فيه مقصودة لمعنى .. فالحذف مقصود، والإثبات مقصود، والاختصار مقصود، والتطويل مقصود، والحقيقة مقصودة، والمجاز مقصود. ولا تقوم لفظة عربية - ولو كانت في الذروة من الفصاحة - مقام اللفظة القرآنية. وهذا من أعظم طرائق إعجاز القرآن الكريم. فلو جوزنا القراءة بالمعنى لأزلنا عن القرآن الكريم أعظم خصائصه الإعجازية. وهذا ما لم يقل به أحد من أئمة الإسلام.

- أضف إلى ذلك: أنه لو جاز القراءة بالمعنى لتوارثنا آلافا من المصاحف المختلفة المتعددة الألفاظ. وهذا غير حاصل.

- ثم إننا لو جوزنا ذلك لاتخذه المغرضون سبيلا إلى تحريف القرآن الكريم، بدعوى إفهام الناس آيات القرآن الكريم.

* أما أثر أبي الدرداء وابن مسعود: فلا حجة فيه؛ لأن ذلك الرجل كان أعجمياً. والعجم لا يستطيعون ضبط ألفاظ العرب، فربما حرفوها إلى لفظ مغاير يفسد المعنى. كما حدث هنا؛ حيث حرف "الأثيم" إلى "اليتيم". فحفاظا على اللفظ من التحريف إلى الضد أرشده إلى المعنى؛ ليس تغييرا للفظ القرآني، وإنما تفسير له؛ ليكون ذلك التفسير وسيلة للنطق بالصواب.



ومنه أخذ أهل العلم جواز ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات الأخرى، دون ألفاظه.

- قال الزمخشري - رحمه الله -: "وبهذا يُستدل على أنّ إبدال كلمة مكان كلمة جائز إذا كانت مؤدية معناها. ومنه أجاز أبو حنيفة القراءة بالفارسية على شريطة، وهي: أن يؤدي القارئ المعاني على كمالها من غير أن يخرم منها شيئاً".

ثم قال: "قالوا: وهذه الشريطة تشهد أنها إجازة كلاً إجازة؛ لأنّ في كلام العرب خصوصاً في القرآن الذي هو معجز بفصاحته وغرابة نظمه وأساليبه، من لطائف المعاني والأغراض ما لا يستقل بإزائه لسان من فارسية وغيرها، وما كان أبو حنيفة رحمه الله يحسن الفارسية، فلم يكن ذلك منه عن تحقق وتبصّر".

- وقال ابن عطية - رحمه الله -: "قرئت كذلك - أي طعام الفاجر - وإنما هي على التفسير".

- وقال القرطبي: "ولا حجة في هذا للجهاًل من أهل الزيغ، أنه يجوز إبدال الحرف من القرآن بغيره، لأن ذلك إنما كان من عبد الله تقريباً للمتعلم، وتوطئة منه له للرجوع إلى الصواب، واستعمال الحق والتكلم بالحرف على إنزال الله وحكاية رسول الله ﷺ".



وقول ابن مسعود: "إِنَّ أَخْطَأَ فِي الْقُرْآنِ لَيْسَ أَنْ تَقُولَ: الْغُفُورُ الرَّحِيمُ، الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، إِنَّمَا أَخْطَأُ أَنْ تَقْرَأَ آيَةَ الرَّحْمَةِ آيَةَ الْعَذَابِ، وَآيَةَ الْعَذَابِ آيَةَ الرَّحْمَةِ، وَأَنْ يُزَادَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَيْسَ فِيهِ". إن صح، فيحمل على تفسير الآيات، وترجمة معانيها لغير العرب، لا على تغيير ألفاظها، فهذا تحريف للقرآن، ومحال أن يقع فيه مسلم... والله أعلم.

ومن الشبهات أيضا: ما روى عن بعض السلف من الصحابة والتابعين في تلحين بعض الكلمات، وتخطئة بعض الكتاب. من ذلك:

- أن عثمان - رضي الله عنه - قال: (إن في القرآن لحنا ستقيمه العرب بألسنتها).

- وقال ابن عباس في قوله - تعالى - (حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا) [النور ٢٧] إن الكاتب أخطأ والصواب: (حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا).

- وقال أيضا: في قوله - تعالى - (وَقَضَى رَبُّكَ): إِنَّمَا هِيَ "وَوَصَّى رَبُّكَ"، التَزَقَّتِ الْوَاوُ بِالصَّادِ.

- وقرأ: (أَفَلَمْ يَتَّبِعِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا). فقيل له: إنها في المصحف: (أَفَلَمْ يَأْسِ) فقال: أظنُّ الْكَاتِبَ كَتَبَهَا وَهُوَ نَاعَسُ.



- وَعَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ
الْفُرْقَانَ ضِيَاءً) وَيَقُولُ: خُذُوا هَذِهِ الْوَاوَ وَاجْعَلُوهَا هُنَا: (وَالَّذِينَ قَالَ لَهُمُ
النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ) الْآيَةَ. وَفِي رَوَايَةٍ: "انزَعُوا هَذِهِ الْوَاوَ
فَاجْعَلُوهَا فِي: (الَّذِينَ يَمْجُلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ)".

- وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ -
تَعَالَى -: (مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ) قَالَ: هِيَ خَطَأٌ مِنَ الْكَاتِبِ هُوَ أَعْظَمُ مِنْ
أَنْ يَكُونَ نُورُهُ مِثْلَ نُورِ الْمِشْكَاةِ إِنَّمَا هِيَ "مِثْلُ نُورِ الْمُؤْمِنِ كَمِشْكَاةٍ".

- وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى - (إِنَّ
هَذَا لَسَاحِرَانِ) [طه ٦٣] وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ
الزَّكَاةَ) [النساء: ١٦٢] وَعَنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى - (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِغُونَ) [المائدة ٦٩]. فَقَالَتْ: يَا بَنَ أَخِي هَذَا مِنْ عَمَلِ الْكُتَّابِ، قَدْ
أَخْطَأُوا فِي الْكُتَابِ.

- وَعَنْ أَبِي خَلْفٍ مَوْلَى بَنِي جُمَحٍ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَلَى عَائِشَةَ
فَقَالَ: جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنْ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - كَيْفَ كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يَقْرُوهَا؟ قَالَتْ: آيَةُ آيَةٍ؟ قَالَ: (وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا) أَوْ "وَالَّذِينَ
يَأْتُونَ مَا آتَوْا" فَقَالَتْ: أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قُلْتُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ
لَأَحَدُهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا قَالَ: أَيُّهُمَا؟ قُلْتُ: "وَالَّذِينَ يَأْتُونَ مَا

أَتَوْا" فَقَالَتْ: أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَذَلِكَ كَانَ يَقْرُوهَا وَكَذَلِكَ أَنْزَلَتْ
وَلَكِنَّ الْهِيَجَاءَ حُرْفَ.

وعن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ) ويقول
هو من لحن الكتاب.

ويجاب على ذلك بأمر:

- أن هذه الأخبار لا تصح عن من نسبت إليه البتة، فلا تصلح
للاحتجاج.

- وعلى فرض صحتها: فلا تصلح لمعارضة المتواتر القاطع من القراءات
القرآنية، إذ لا يُعَارَضُ متواتر بما دونه، حتى لو كان في الصحيحين.
ومعارضه ساقط.

- أما قول عثمان: (إن في القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها). فعلى
فرض صحته أيضا، فليس المراد به الخطأ؛ إذ لا يعقل منه - وهو أعظم
الناس أجراً في المصاحف، كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه -
أن يترك للعرب إقامة اللحن، وتصويب الخطأ في القرآن!

لكن: اللحن هنا يراد به اللهجة واللغة والطريقة. ومنه قوله - ﷺ -:
«اقْرَأُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا». والمعنى: إن في القرآن لهجة
وطريقة ستقيمها العرب بألسنتها.



أو يراد به: الكلام الذي لا يفهمه على وجهه إلا العرب الخَلَص. قال الجمل: اللحن يقال على الكناية بالكلام حتى لا يفهمه غير مخاطبك. ومنه قول الرسول ﷺ لبعض أصحابه في غزوة الأحزاب: «وإن وجدتموهم - أي: بني قريظة - على الغدر فالحنوا لي لحنا أعرفه». والمعنى: إن في القرآن من خفي المعاني ودقيقه، ما لا يقيمه على وجهه إلا خَلَصُ الْعَرَبِ.

وَيُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنِينَ قَوْلُهُ - تعالى -: (وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ). أي في طريقة كلامهم، وأساليبهم المائلة. أو: في كلامهم الذي يتخاطبون به فيما بينهم، ولا يقصدون ظاهره، بحيث لا يفهمه غيرهم.

- وأما قول أمنا عائشة - رضي الله عنها ولعن من سبها -: (الهجاء حرف) فعلى فرض صحته، فهو بفتح الحاء وسكون الراء، من الحرف الذي هو بمعنى القراءة، لا من التحريف. قال الزرقاني: "أما قولها: ولكن الهجاء حرف: فكلمة (حَرْف) مأخوذة من الحرف بمعنى القراءة واللغة. والمعنى: أن هذه القراءة المتواترة التي رسم بها المصحف لغة ووجه من وجوه الأداء في القرآن الكريم. ولا يصح أن تكون كلمة حرف في حديث عائشة مأخوذة من التحريف، الذي هو الخطأ، وإلا كان حديثا معارضا للمتواتر. ومعارضُ القاطع ساقطٌ". وقراءة أمنا شاذة أو ضعيفة.



- وأما قول ابن عباس - إن صح عنه -: في قوله - تعالى -: (مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ): هِيَ خَطَأٌ مِنَ الْكَاتِبِ! هُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ نُورُهُ مِثْلَ نُورِ الْمِشْكَاةِ إِنَّمَا هِيَ "مَثَلُ نُورِ الْمُؤْمِنِ كَمِشْكَاةٍ". فلعنه تفسير الآية، وعلى ذلك يحمل ما ورد في الآثار السابقة عنه، وإن كان يريد نقض القراءة فردود؛ إذ تعليقه خطأً الكاتب ليس بنقلٍ أو رواية صحيحة، بل لمجرد معنى انقذح في ذهنه، ربما انقذح في ذهن غيره خلافه. ولا يعارض متواتر بمتفقٍ على صحته، فضلاً عن معارضته بمثل هذا.

- وثمَّ وجه آخر للجواب عن ما سبق، ذكره السيوطي في الإتيان ناقلاً إياه عن الإمام أبي بكر بن أشتة الأصبهاني (توفي ٣٦٠هـ)، فقال: "وقد أجاب ابن أشتة عن هذه الآثار كلها بأن المراد: أخطأوا في الاختيار، وما هو الأولى لجمع الناس عليه من الأحرف السبعة. لا أن الذي كتب خطأ خارج عن القرآن. قال: فمعنى قول عائشة: (حرف الهجاء): ألقى إلى الكاتب هجاء غير ما كان الأولى أن يلقى إليه من الأحرف السبعة. قال: وكذا معنى قول ابن عباس: "كتبها وهو ناعس" يعني فلم يتدبر الوجه الذي هو أولى من الآخر وكذا سائرهما". ثم قال السيوطي: وهذا الجواب أولى وأقعد.

وسياتي الجواب التفصيلي - إن شاء الله - على ما أثير في بعض الآيات التي ذكرت في الآثار السابقة. والله أعلم.



ومن هذه الشبهات أيضا: شبهات تتعلق بأعاريب بعض القراءات؛ حيث تخالف بعض القراءات المشهور من لغة العرب، أو تأتي على بعض الوجوه الضعيفة في العربية. وقد سبق أن قلنا: إن الوجه الضعيف في لغة العرب، يتقوى بوروده في القرآن الكريم.

وأذكر من هذه القراءات عدة أمثلة:

- الأول: طعنهم في قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بالجر.

- الثاني: طعنهم في قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءِهِمْ﴾.

- الثالث: طعنهم في قراءة ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ بتشديد إن وبالألِف بعد الذال.

- الرابع: طعنهم في قراءة أبي جعفر: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾.

- الخامس: طعنهم في قراءة الكسائي: ﴿أَلَا يَا سَاجِدُوا لِلَّهِ﴾.

- السادس: طعنهم في آيات أخرى. منها: قوله - تعالى - (وَالْمُؤْمِنُونَ بَعَثَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ) [البقرة: 177]. وقوله - تعالى - (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) من قوله: (لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ

مَنْ قَبْلَكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) [النساء: ١٦٢]. وقوله - تعالى -: (إِنَّ الَّذِينَ
آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [المائدة: ٦٩].

وردوا قراءات أخرى غير التي ذكرتها، يعرفها والجواب عنها الباحث
الطلعة.

وللد على هذه الشبّهات إجمالاً، نقول:

- إن القرآن الكريم حاكم بلغته على لغة العرب، ودائماً أقول: إن لغة
القرآن أوسع من لغة العرب. ولا يحكم محدود على ما لا حد له.

قال الإمام السيوطي - رحمه الله -: "كان قومٌ من النحاة المتقدمين
يعيبون على عاصمٍ وحمزة وابنِ عامرٍ قراءاتٍ بعيدةً في العربية وينسبونهم
إلى اللحن. وهم مُخطئون في ذلك، فإنَّ قراءاتهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة
الصَّحيحة التي لا مطعنَ فيها. وثبوتُ ذلك دليلٌ على جوازِهِ في العربية،
وقد ردَّ المتأخرون، منهم: ابن مالك، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردِّ،
واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكترون".



- والقراءات المتواترة موافقة كلها للغة العربية، بوجه أفصح، أو فصيح، أو غريب، أو نادر، أو ضعيف، ويتقوى ما عدا الأفصح بوروده في القرآن الكريم - كما سبق بيانه -.

- ثم إن العرب من قريش، الذين فُتِنُوا بالكلمة وسحرها، وقد تسنموا ذروة الفصاحة والبيان، وكان عصرهم العصر الذهبي للعربية وطرائق التعبير بها عن ما يجيش في خلجات النفس، وخطرات الفكر = كانوا يتلهمون ثغرة يتسللون منها إلى الطعن في القرآن الكريم، فلو كان ما طعن به الطاعنون صحيحا، لم يكن ليغيب عن أذهان القرشيين. بل على العكس: دُفِعوا من داخلهم دفعا إلى الإعجاب به، والاعتراف بفصاحة أسلوبه، وجمال تراكيبه، وبديع سبكه وإحكامه، وطرائق إعجازه التي لا حصر لها. وهذا ما جعلهم يستنطقون سيوفهم - فعل المنهزم - بعدما عجزوا عن استنطاق بلاغتهم، للطعن فيه أو معارضته.

- وهذه القراءة وافقت وجها عربيا، وإن لم يكن مشهورا. فكثير من أساليب العرب غابت عن كثير منا. قال أبو الفتح ابن جني: «إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به، فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس، فالأولى أن يحسن به الظن، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها».



وقال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير».

وللجواب التفصيلي أقول:

أولاً: قراءة حمزة: (وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) بخفض (الأرحام). عطفاً على الضمير المتصل - وهو (الهاء) - المجرور بالياء، في (به).

فذهب نحاة البصرة: أنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل المنخفض، من غير إعادة الخفض مع المعطوف عليه. وهذا هو الأكثر وروداً في القرآن الكريم. كما في قوله - تعالى - (فَقَالَ لَهَا وللأرض)، وقوله: (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ)، وقوله: (يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمَنْ كُلِّ كَرْبٍ)، وغير ذلك.

أما مذهب نحاة الكوفة: فأجازوا ذلك، واحتجوا لمذهبهم بعدد من الشواهد الشعرية والنثرية.

قال ابن مالك:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا



فأما النثر:

- ففي قوله - تعالى :- (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ). أي: عن سبيل الله وعن المسجد الحرام - في قولٍ -، لكنه لم يعد الخافض.

- وقوله - تعالى :- (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يَتَلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ) حيث عطف الاسم الموصول في (وَمَا يَتَلَى) على الضمير المجرور في: (فِيهِنَّ). أي: قل الله يفتيكم فيهن وفي ما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء.

- وقوله - تعالى :- (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) بعطف (ومن لستم له) على الضمير المجرور في (لكم). أي: وجعلنا لكم فيها معاش، ولمن لستم له برازقين، كالعيال والخدم والحشم والدواب.

- ومنه حديث عبد الله بن عمر في صحيح البخاري: (إنما مثلكم واليهود والنصارى، كرجلٍ استعمل عمالا ٠٠٠)، حيث عطف (اليهود والنصارى) على الضمير المجرور بالإضافة في (مثلكم) من غير إعادة الجارِّ، وهو المضاف.

- وحكى قطربٌ قولهم: "ما فيها غيره وفرسه". بجر "فرسه" من غير إعادة الجارِّ.



القراءات القرآنية .. شبّهات وردود

١٧

وأما النظم: فكثير، ومنه:

- ما أنشده سيويوه:

فاليوم قَدِّبَتْ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب.
فلفظ "الأيام" مخفوض بالعطف على الكاف في "بك". والتقدير: بك
وبالأيام.

- وأنشد الفراء:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيوُنَا وما بينها والكعب غَوَطٌ نَفَانِفُ.
فلفظ (الكعب) مخفوض بالعطف على الهاء في (بينها)، والتقدير: بينها
وبين الكعب.

- وأنشد الفراء أيضا:

هَلَّا سَأَلْتَ بَدِي الْجَاهِجَمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نَعِيمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرَقِ.
فلفظ (أبي نعيم) مخفوض بالعطف على الهاء في: (عنهم). والتقدير: عنهم
وعن أبي نعيم.

- وقول عباس بن مرداس رحمه الله:

أَكْرُّ عَلَى الْكَتِيْبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَم سواها.
فلفظ (سواها) مخفوض بالعطف على الهاء في (فيها). والتقدير: أكان
فيها أم في سواها.



- وقول رجل من طيء:

بنا أبدا لا غيرنا نُدرِكُ المنى وتُكشَفُ غَمَاءُ الخُطوبِ الفوادح.

فلفظ (غيرنا) مخفوض بالعطف على الضمير "نا" في (بنا). والتقدير: بنا أبدا لا بغيرنا.

- وقول آخر:

إذا أوقدوا نار الحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيها

فلفظ (وسعيها) مخفوض بالعطف على الهاء في (بها). والتقدير: بها وبسعيها.

وشواهد أخرى غير ما ذكرت.

- ثم إن هذه ليست قراءة حمزة وحده، بل قرأ بها الأعمش، وابن أبي ليلى، وطلحة بن مصرف، وجعفر الصادق، وحران بن أعين، والأسود بن يزيد بن قيس، وزر بن حبيش، وعلقمة بن قيس، وزيد بن وهب، ومسروق بن الأجدع، وكلهم شيوخ حمزة.

قال ابن عادل الدمشقي: "لحمزة أحد القراء السبعة، الظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله - ﷺ - وذلك يوجب القطع بصحة اللغة، ولا التفات إلى أقيسة النحاة عند وجود السماع" ... والله أعلم.



ثانيا: قراءة ابن عامر: (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ
أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءِهِمْ) [الأنعام: ١٣٧].

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ومذهب نحاة البصرة
عدم جوازه، إلا للضرورة. وخولفوا في ذلك.

ويؤيد من خالف نحاة البصرة، عددٌ من الشواهد، منها:

- قول الشاعر:

حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَةً سَقَاهَا الْحَجِي سَقِيَّ الرِّيَاضِ السَّحَابِ
أي: سقي السحاب الرياض.

- وقول الشاعر:

عَتَوْا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ.

فسوق مصدر مضاف، والأجادل مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى
فاعله، والبغاث مفعوله، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه،
والأصل: سوق الأجادل البغاث^(٤).

(٤) مسائل الفصل سبع عند الكوفيين، منها ثلاث جائزة في السعة، أي: النثر. الأولى:
ما سبق ذكرها، وهي الموافقة لقراءة ابن عامر.
الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني،
كقراءة بعضهم: «فلا تحسبن الله مخلف وعده رسوله» بنصب وعده وجر رسله، فخلف اسم



فاعل وهو متعد لاثنين، وهو مضاف، ورسله مضاف إليه، من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول، ووعده مفعوله الثاني، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه.
الثالثة: أن يكون الفاصل قسما كقولهم: «هذا غلام والله زيد»، يجر زيد بإضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالقسم.

والمسائل الأربعة الباقية من السبع تختص بالشعر وهي:

الأولى: الفصل بالأجنبي كقول جرير:

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها ... كما تضمن ماء المزة الرصف

فنتسقي مضارع سقى متعد لاثنين، وفاعله ضمير يرجع الى المحبوبة في البيت قبله، وندى مفعوله الأول وهو مضاف، وريقتها مضاف إليه والمسواك مفعوله الثاني، فصل به بين المضاف والمضاف إليه، أي: تسقي ندى ريقتها المسواك، والمسواك أجنبي من «ندى» لأنه ليس معمولا له وإن كان عاملهما واحدا.

الثانية: الفصل بفاعل المضاف كقوله:

ما إن وجدنا للهوى من طبّ ... ولا عدنا قهر وجد صبّ

فأضاف «قهر» الى مفعوله وهو «صب»، وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو «وجد».

الثالثة: الفصل بنعت المضاف، بنعت المضاف، كقول معاوية بن أبي سفيان، لما اتفق ثلاثة من الخوارج على أن يقتل كل واحد منهم واحدا من علي بن أبي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان، فقتل علي، وسلم عمرو ومعاوية:

نجوت وقد بل المرادي سيفه ... من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

ففصل بين المتضامين، وهما: أبي وطالب، بنعت المضاف وهو: شيخ الأباطح، أي: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح. والمرادي بفتح الميم نسبة الى مراد، بطن من مذحج، وهو عبد الرحمن بن ملجم، بضم الميم وفتح الجيم، على صيغة اسم المفعول.

الرابعة: الفصل بالنداء كقوله:

كأن بردون أبا عصام ... زيد حمار دقّ بالجمام



قال العلامة محيي الدين الدرويش: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» برفع «قتل» على النيابة عن الفاعل بزین المبني للمجهول، ونصب «أولادهم» وجر «شركائهم» . ف «قتل» على قراءة ابن عامر مصدر مضاف وشركائهم مضافة الى «قتل» من إضافة المصدر الى فاعله، وأولادهم مفعوله، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، وحسن ذلك ثلاثة أمور:

- ١- كون الفاصل فضلة، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به.
- ٢- كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.
- ٣- كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية».

فأضاف برذون الى زيد، وفصل بينهما بالنادى الساقط حرفه، وحمار خبر كأن، والأصل كأن برذون زيد حمار يا أبا عصام.

والى هذا كله أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يعب

فصل يمين واضطراراً وجدا بأجنبي أو بنعت أو نددا



إذا فلا يستقيم الطعن في تلك القراءة المتواترة. والطاعن على خطر عظيم.
- قال أبو محمد المكي: "لم أر أحداً يجعل قراءته إلا على الصحة والسلامة،
وقراءته أصل يستدل به لا له".

وقال السمين الحلبي: "وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي،
وهو أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة: أمّا علوُّ سنده فإنه قرأ على
أبي الدرداء ووائلة بن الأسقع وفضالة بن عبيد ومعاوية بن أبي سفيان
والمغيرة المخزومي، ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه، وأمّا
قدمُ هجرته فإنه وُلِدَ في حياة رسول الله ﷺ. وناهيك به أن هشام بن
عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه".

- وقال الطاهر ابن عاشور: "وهذه القراءة ليس فيها ما يناكد فصاحة
الكلام؛ لأن الإعراب يبين معاني الكلمات ومواقعها، وإعرابها مختلف
من رفع ونصب وجر بحيث لا لبس فيه، وكلماتها ظاهر إعرابها عليها،
فلا يعد ترتيب كلماتها على هذا الوصف من التعقيد الخلل بالفصاحة،
مثل التعقيد الذي في قول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مُمَلِّكًا أبو أمه حي أبوه يقاربه

لأنه ضم إلى خلل ترتيب الكلام، أنه خلل في أركان الجملة، وما حُفَّ به
من تعدد الضمائر المتشابهة. وليس في الآية مما يخالف متعارف



الاستعمال إلا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وانخطب فيه سهل: لأن المفعول ليس أجنبياً عن المضاف والمضاف إليه بالمفعول".

- أما معنى الآية على القراءتين: فالقاتل على قراءة الجمهور: كثيرٌ من المشركين لأولادهم، والمزِينُ: الشركاء. والمعنى: زين الشركاء لكثير من المشركين قتل أولادهم.

وعلى قراءة ابن عامر: القاتل هم الشركاء. والمزِينُ مجهول. والمعنى: زين من زين لكثير من المشركين، قتل شركائهم للأولاد.

- وقد اعترض الزمخشري على هذه القراءة بقوله: «وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ. «زجّ القلوص أبي مزاده». فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء - لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب».



فاحتشد الأئمة بعده للرد عليه، فقال أبو حيان النحوي: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم".

قال موفق الدين الكواشي: "هذا يشعر أن ابن عامر قد ارتكب محظوراً، وأن قراءته قد بلغت من الرداءة مبلغاً لم يبلغه شيء من جائز كلام العرب وأشعارهم، وأنه غير ثقة، لأنه يأخذ القراءة من المصحف لا من المشايخ، ومع ذلك أسندها إلى النبي صلي الله عليه وسلم وهو جاهل بالعربية. وليس الطعن في ابن عامر طعناً فيه، وإنما هو طعن في علماء الأمصار، حيث جعلوه أحد القراء السبعة المرضية، وفي الفقهاء، حيث لم ينكروا عليهم إجماعهم على قراءته، وأنهم يقرؤونها في محاريبهم. والله أكرم من أن يجمعهم على الخطأ".

وقال ابن المنير: "ولولا العذر أن المنكر ليس من أهل علمي القراءة والأصول، تخيف عليه الخروج من ربة الإسلام بذلك. ثم مع ذلك، هو في عهدة خطيرة، وزلة منكرة".

وقال الآلوسي: "وقد ركب في هذا الكلام عمياء وتاه في تيهاء، فقد تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا



نقلا وسماعا كما ذهب إليه بعض الجهلة فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه وأخذ يبين منشأ غلظه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى فإن القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم فتغليط شيء منها في معنى تغليط رسول الله ﷺ بل تغليط الله - عز وجل - نعوذ بالله - سبحانه - من ذلك".

وقال ابن عاشور: "وجاء الزمخشري في ذلك بالتهويل، والضحجج والعويل، كيف يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وزاد طنبور الإنكار نعمة. فقال: والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف: شركائهم مكتوبا بالياء، وهذا جري على عادة الزمخشري في توهين القراءات المتواترة، إذا خالفت ما دون عليه علم النحو، لتوهمه أن القراءات اختيارات وأقيسة من القراء، وإنما هي روايات صحيحة متواترة وفي الإعراب دلالة على المقصود لا تناكد الفصاحة. ومدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب، والقراء حجة على النحاة دون العكس، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادرا في الكلام الفصيح، والندرة لا تنافي الفصاحة، وهل يظن بمثل ابن عامر أنه يقرأ القرآن متابعة لصورة حروف التهجي في الكتابة. ومثل هذا لا يروج على المبتدئين في علم العربية، وهلا كان رسم المصحف على ذلك الشكل هاديا للزمخشري أن يتفطن إلى سبب ذلك



الرسم. أما ابن عطية فقال: «هي قراءة ضعيفة في استعمال العرب» يريد أن ذلك الفصل نادر، وهذا لا يثبت ضعف القراءة لأن الدور لا ينافي الفصاحة.

ومن العجيب قول الطبري: والقراءة التي لا أستجيز غيرها- بفتح الزاي ونصب: القتل وخفض: أولادهم ورفع: شركاؤهم. وذلك على عادته في نصب نفسه حكما في الترجيح بين القراءات".

- ثم هذه القراءة وافقت وجها عربيا، وإن لم يكن مشهورا. فكثير من أساليب العرب غابت عن كثير منا. كما سبق بيانه.

ثالثا: قراءة (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) بتشديد (إِنَّ)، وبالألف في (هَذَانِ). وهي قراءة نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف العاشر.

ومعلومٌ عمل (إِنَّ)، وأنها تنصب اسمها وترفع الخبر. وقد جاء الطرفان بالألف الدالة على الرفع!

وبيان ذلك من وجوه:

- أنها جاءت على لغة من يلزم المثني الألف رفعا ونصبا وجرا. وهم: بلحارث بن كعب، وخثعم، وزيد، وكثانة. يقولون: جاء الزيدان،



القراءات القرآنية .. شبهات وردود

٢٧

ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان. قال أبو زيد الأنصاري: «سمعتُ من العربِ مَنْ يَقْلِبُ كُلَّ يَأٍ يَنْفَتِحُ مَا قَبْلَهَا أَلْفًا».

ومن شواهدة في العربية قول العربي:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابِهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّ مَا

وقول الآخر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَهَا

وقال آخر:

أَيُّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ نَرَاهَا طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطَرَ عَلَاهَا

وحكى الكسائيُّ: "من يشتري منا خفان". أي: خفين.

- أن تكون "إِنَّ" بمعنى نَعَمْ. و«هذان»: مبتدأ، و «لَسَاحِرَانِ» خبره.

وقد كَثُرَ وِرْوُدُ «إِنَّ» بمعنى نعم وأنشدوا:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الْمَشِيِّ بِيْلْمُنِّي وَأَلْوْمُهُنَّ

وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

أي: فقلت: نَعَمْ. والهَاءُ لِلسَّكْتِ.

وقال رجلٌ لابن الزبير: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ. فقال: «إِنَّ وَصَاحِبَهَا»

أي: نعم. وَلَعَنَ وَصَاحِبَهَا.



- أن يكون أصلها: "إنه هذان لهما ساحران" فحذف ضمير الشأن، وهو اسم (إن) وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملّة في محل رفع خبر (إن)، ثم حذف المبتدأ الثاني وهو (هما).

- رابعاً: طعنهم في قراءة أبي جعفر: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾؛ حيث قرأها أبو جعفر بالضم. ويكاد يطبق النحاة على تضعيف تلك القراءة. وقد نص على التعليل: الزجاج وأبو علي الفارسي. وجماعة كبيرة من المفسرين.

قال أبو البقاء: «وهي قراءة ضعيفة جداً، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط عن القارئ أشار إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء، فلم يدرك الراوي هذه الإشارة، وقيل: إنه نوى الوقف على التاء ساكنة، ثم حركها بالضم إتباعاً لحركة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف».

وأقول: ليس اختيار القراء مبني على الأشهر أو الأقيس، بل مبني على استفاضة الرواية وشهرتها. والذي دفع كثيراً من النحاة وبعض المفسرين على ردّها: ظنهم أن مصادر اختيار القراء: النظر في الأقيس والأشهر لغة.



وقد وُجِّهت قراءة أبي جعفر بأن حركة التاء المضمومة حركة إيتباع لا حركة إعراب.

والحركات ستُ: حَرَكَهٖ إِعْرَابٌ، نحو (مُحَمَّدٌ) وحركة بِنَاءٍ، نحو (الَّذِينَ) وحركة حِكَايَةٍ نَحْوِ: "سُورَةُ الْفَاتِحَةِ"، وحركة إِتْبَاعٍ كَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ (لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) [البقرة ٣٤] بِضَمِّ التَّاءِ، وحركة نَقْلِ كَقِرَاءَةِ وَرَشٍ (قَدْ أَفْلَحَ) [المؤمنون ١]، (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ) [البقرة ١٠٦] بِفَتْحِ الدَّالِ وَالْمِيمِ، وحركة تَخْلُصٍ مِنْ سَكُونِينَ نَحْوِ (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) [البينة: ١]، وحركة المناسبة، (هذا ربي).

فأتبعت حركة التاء في قراءة أبي جعفر ضمة السين في (اسجدوا)؛ نظراً لأن السين حاجز غير حصين، فهو ساكن. وهي لغة أزد شنوءة.

- وقاسه بعضهم على ضم التاء في قوله - تعالى - : (وَقَالَتْ اٰخْرَجْ عَلِيْنَ) [يوسف: ٣١] بضم تاء التأنيث، وليس بصحيح؛ لأن تلك حركة التقاء الساكنين، وهذه حركة إعراب.

وَقُرِئَتْ كَذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ:

الأول: تنبيهاً على أنَّ الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء.

الثاني: أن يكون قد نوى الوقف فسكنت التاء وضما تشبيهاً بضممة التاء في قراءة من قرأ: (وَقَالَتْ اٰخْرَجْ عَلِيْنَ) [يوسف: ٣١] بإتباع ضمة التاء ضمة



الراء؛ لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم كما ضموا الهمزة. قال ابن الأنباري: "ونحو هذا الإتيان قراءة من قرأ أيضا: (جَنَّتْ وَعِيُونٌ ادْخُلُوهَا) [الحجر: ٤٥] بضم التنوين إتياناً لضممة الخاء من: "ادْخُلُوهَا" وهذا كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب".

وعلى كُلِّ فلغة القرآن حاكمة على لغة العرب، وطالما تواترت القراءة فلا مجال لردِّها، بل المتعين: البحث عن مخارج ومحامل تحمل عليها، فلغة القرآن ونحوه أوسع من لغة العرب ونحوهم. وليس كل ما قالوه وصلنا. فلا نردُّ متواتراً بقياس نحويّ.

- خامساً: طعنهم في قراءة الكسائي: ﴿أَلَا يَا سَجْدُوا لِلَّهِ﴾. حيث إن النداء لا يدخل إلا على الاسم.

- ويجاب بأن قراءة الكسائي كثر دورها في ميراثنا من شعر العرب، فكثير دخول (يا) على الحرف وعلى الفعل. وإذا دخلت على الحرف أو الفعل كانت تنبيهية، أو داخلة على اسم منادى محذوف.

فمما دخلت فيه (يا) على الحرف في القرآن: قوله - تعالى -: (يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي) [الفجر: ٢٤]، ومواضع ستة أخرى.

ومما دخلت فيه على الفعل قول العربي:

يا قاتل الله صبيانا تحيء بهم أمّ الهنيد من زندها واري



وقول العربي:

فَقَالَتْ أَلَا يَا أَسْمَعَ أَعْظَمَكَ لُحْطَبِيَّةٍ فَقُلْتُ: سَمِعْنَا فَاذْطَبِي وَأَصْبِي

- وتعمل (يا) في هذا الموضع على حقيقتها في النداء. ويكون المنادى محذوفاً، تقديره: يا قوم أو يا هؤلاء.

- سادساً: طعنهم في آيات أخرى اتفق القراء على قراءتها على صفة واحدة. منها: قوله - تعالى -: (وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ) [البقرة: ١٧٧]. وقوله - تعالى -: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) من قوله: (لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) [النساء: ١٦٢]. وقوله - تعالى -: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [المائدة: ٦٩].

ما توجيه عطف المنصوب على المرفوع في قوله: (وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ) (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)؟ وكيف تُعطف (وَالصَّابِقُونَ) وهي مرفوعة على اسم (إِنَّ) المنصوب؟!!

- ويجاب بأنَّ قوله: (وَالصَّابِرِينَ)، (وَالْمُقِيمِينَ) مقطوعان عن التبعية، ومنصوبان على الاختصاص والمدح؛ لبيان عظيم فضلهما. وهذا القطع



ثابت في كلام الأئمة، وهو في غاية الحسن عند فصحاء العرب، وأبلغ من الإتيان في كثير من الأحيان.

ومنه قولهم: "نحن العرب أسخى من بذل". بنصب (العرب) على المدح. وقول الهذلي:

ويأوي إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى.
حيث قطع (وشعثا) عن التبعية، ونصبها على الذم.

- قال الألوسى مبينا العلة من هذا القطع في الموضع الأول: "وغير سبكه عما قبله؛ تنبيها على فضيلة الصبر ومزيمته على سائر الأعمال، حتى كأنه ليس من جنس الأول. ومجيء القطع في العطف مما أثبتته الأئمة الأعلام، ووقع في الكتاب أيضا، واستحسنه الأجلة، وجعلوه أبلغ من الاتباع".

ثم إن العبادات لا تُؤدى على وجهها كما أراد الله - سبحانه - إلا بالصبر عليها، والصبر في البأساء والضراء وحين البأس، لا يقدر عليه إلا أفراد قلائل من القلة المؤمنة؛ لذا خصه الله - عز وجل - دون غيره من المذكورات.

- وقال الألوسى في الموضع الثاني: "ولما أن في إقامة الصلاة على وجهها انتصابا بين يدي الحق جل جلاله، وانقطاعا عن السوي، وتوجها إلى



المولى كسا المقيمين حلة النصب ليهون عليهم النصب وقطعهم عن التبعية، فإما ما أحيل قطع يشير إلى الاتصال بأعلى الرتب".

- أما قوله - تعالى :- (وَالصَّابِغُونَ) بالرفع مع أنها معطوفة على اسم (إِنَّ) المنصوب:

فقد ذكروا فيها عدة أعراب. منها: أنها معطوفة على الضمير المرفوع في (هادوا). ومنها: جعلهم (إِنَّ) بمعنى (نعم). ومنها: أنها منصوبة بفتحة مقدرة على الواو. وعلى كل قول مما سبق اعتراضات نحوية.

أولى الأعراب بالقبول، وأدلها على المقصود، وأبعدها عن الاعتراضات: أنها من باب عطف الجمل. فالصابغون مبتدأ خبره محذوف تقديره: كذلك. والنية التأخير عما في خبر (إِنَّ).

ويشهد لهذا قول صابئ بن الحارث البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني، وقيارها الغريب

- والعلة من هذا العطف الجملي: التأكيد على أن رحمة الله تنال الصابغين إن هم آمنوا بالله وعملوا صالحا. وإنما أكد الكلام معهم؛ لأنهم في الظن أبعد الناس عن رحمة ربهم فالمؤمنون والنصارى واليهود أصحاب شرائع



سماوية، وهم قد صبأوا عنهم جميعا وعبدوا النجوم والكواكب. فأكد الكلام معهم تأكيدا على أن رحمة الله قريية منهم كغيرهم إن هم آمنوا. كما هو الحال في قوله: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التوبة: ٣]. فأكد براءة الرسول بعطفها عطف جمل .. حيث رفع اللفظة على الابتداء والخبر محذوف تقديره كذلك.

وعلة ذلك أنه لما كانت براءة الله من المشركين غير مستغربة، وبراءة الرسول منهم مستغربة؛ لأنهم أهلهم وعشيرته، أكد براءاته بالعطف الجملي؛ ليكون أدعى إلى التفاتهم وأثبت وأرسخ في أذهانهم، وأدفع لما قد يتوهموه من استبعاد براءة الرسول ﷺ.

- أما لماذا لم تؤخر هذه الجملة بعد انقضاء خبر (إن)؛ فهذا - والله أعلم - زيادة فضل من الله الكريم - سبحانه -، حيث إنهم لما كانوا أبعد المذكورين عن مواطن الرحمة، أراد أن لا يُدخل اليأس نفوسهم، ويسرع القنوط من رحمة الله إلى قلوبهم، فاستعجل بيان حكمهم؛ رحمة منه - سبحانه - بهم.

- وقيل عكس ما سبق. حيث أكد - سبحانه - على التوبة على اليهود والنصارى؛ لقبح أفعالهم، وظهور ضلالهم فهم في الذنب أعظم من غيرهم؛ لأنهم أوتوا الكتاب وغيرهم لم يؤتوه. ومن أوتي الكتاب ثم ضل



القراءات القرآنية .. شبهات وردود

٣٥

أعظم جريرة ممن لم يؤتته وضلَّ. فكان قبول توبتهم جديرا بالإنكار،
فأكدها بجملة (إن) تنبئها على وقوعها.

أما الصابئة فقد خفَّ حالهم؛ لأنهم ليسوا في العلم كسابقهم. فأدخلهم
اعتراضا بينهم، واستقلَّ بهم في جملة إسمية غير مؤكدة ... والله أعلم.



ومن هذه الشبهات أيضا: قولهم: إن مصدر اختلاف القراءات رسم المصحف، فقد كان المصحف خاليا من النقط والشكل. وطبيعة الكتابة في هذا الزمن من عدم رسم صورة للهمزة، ورسم بعض كلماته بالحذف أو الإثبات، أو بالزيادة أو النقصان، أدت إلى اختلاف أوجه القراءة.

وللجواب أقول:

إن مصدر القراءات القرآنية هو التلقي والمشافهة، وليس الاعتماد على الرسم، فلم يكن ثم رسمٌ مجمع عليه إلا بعد وفاة النبي ﷺ. ولم يكن الصحابة الكرام - إلا قليلا منهم - يعتمدون على الكتابة، أناجيلهم كانت في صدورهم.

- ثم إن عثمان - رضي الله عنه - أرسل إلى الأقطار مع كل مصحف قارئاً، ليتلقى الناس القرآن منه، ولو كان الاعتماد على الرسم لاكتفى بإرسال المصاحف.

- أضف إلى ذلك أن ثَمَّ بعض الكلمات التي تتشابه رسمها، ومع ذلك تختلف القراءات فيها؛ لأنه لا مدخل للأقيسة فيها، بل المردُّ إلى النقل والرواية. ولو كان الاعتماد على الرسم لاتفقت قراءتها كما اتفق رسمها.



- ولا يخفى أن هناك كلمات يخالف لفظها رسمها. كما في قوله - تعالى :-
﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فلو كان الاعتماد على الرسم ما
حصلت هذه المخالفة.

- وفي خلاف أهل العلم في حكم كتابة القرآن بغير الرسم العثماني^(٥) دليل على أن الاعتماد في اختلاف القراءات ليس على الرسم، إذ لو كان الاعتماد على الرسم لانعقد الإجماع على عدم جواز مخالفة الرسم العثماني.

- أما عن طبيعة الكتابة في هذا الزمن من عدم رسم صورة للهجرة، ورسم بعض الكلمات بالحذف أو الإثبات، أو بالزيادة أو النقصان، وخلو المصحف من النقط والشكل = فقد كان عوناً على استيعاب الأحرف السبعة التي اشتملت القراءات المتواترة. لا موجبا للاختلاف ... والله أعلم.

(٥) ذهب بعض أهل العلم إلى جواز كتابة المصحف بغير الرسم العثماني، بقصد تسهيل القراءة، إذا لم يكن مفضيا إلى تغيير أو تحريف في الكلمة. والأولى: أن مخالفة الرسم العثماني لا تجوز؛ سدا لذرائع السوء، ومنعا لأسباب الفتنة، حتى لا يصير كتاب الله ألعوبة بأيدي الناس، وخاضعا لأفكار يجد أعداء الإسلام من خلالها مطعنا في القرآن الكريم.



ومن هذه الشبهات أيضا: الزعم بأن القراءات غير متواترة؛ لأن أسانيدھا آحادا! وكيف يدعى التواتر وأسانيد كل رواية تصل إلى راويها وحده دون أحد من طبقتة!؟

وأقول مُجيباً: إن الركن الركين للقراءة المقبولة الصحيحة: هو التواتر. وهو ما يرويه جمع عن جمع في كل طبقات السند تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

هذا هو المعنى العام للتواتر. إلا أن تواتر القرآن بقراءاته العشرة المشهورة أعلى رتبة من ذلك، فقد تناقله الجيل عن الجيل، من عصر النبي ﷺ إلى عصرنا، لم يخل عصر ولا مصر من جمع غفير يقرأ بكل رواية.

فتلقاه معظم الصحابة عن النبي ﷺ، وتلقاه التابعون عن الصحابة، وأتباع التابعين عن التابعين ... وهكذا إلى أن وصل إلينا بالصفة نفسها، غضا طريا كما نزل على الرسول ﷺ.

وسبب كون التواتر في القرآن أعلى منه في السنة: أننا مأمورون بالعمل بالسنة النبوية واتباعها. ولسنا مأمورين على سبيل الوجوب بقراءتها وحفظها. بل هذا لا يعدو أن يكون مستحبا لأفراد الناس دون غيرهم من أهل العلم. فنتج عن ذلك أن التواتر في السنة قل ما يتحقق؛ لأنه مشروط بكون كل واحد في طبقات السند ثقة على الأقل.



أما القرآن فالأمة كلها - عالمها وجاهلها - مأمورة - وجوبا - بقراءته، ومأمورة بحفظه والعمل به، واتباع هديه. لذا تجد عدد الناقلين في كل طبقة قد لا يُحصون عدًّا.

- ومصطلح التواتر عند القدماء لم يظهر إلا بعد ابن مجاهد؛ وبهذا اعتذر بعض المعاصرين للطبري في رده بعض القراءات المتواترة. وقال ما مفاده: إن الطبري لم يدع تواتر تلك القراءات، ولم تكن عنده مشهورة. فلذا ردّها مقدما الأقيس في العربية. وهذا منه قصور إما في الإدراك والتصوّر، أو في الحكم والنتيجة! ولكلّ جواد كبوة، والصارم ينبوا، وسبحان من له الكمال المطلق ومطلق الكمال!

- وقد سبق بيان أن الأئمة كادوا يجمعون على أن القراءات العشرة متواترة.

- ولا يقدر في التواتر أن كل أسانيد القراءات الآن مردها إلى ابن الجزري؛ لأن في طبقة ابن الجزري أمة كبيرة من أهل القرآن الناقلين لنا قراءات النبي ﷺ كما تلقوها عن شيوخهم، إلا أن شمس ابن الجزري خسفت أقمار عصره، فاشتهرت أسانيدُه دون غيرها. وكذا الحال في كل انفراد في طبقة من طبقات السند. هو ليس في الحقيقة انفرادا إلا في هذا السند، وذاك الطريق. بل الحقيقة والواقع: أن في عصر هذا المنفرد أمة قرأت القرآن بحرفه. لكن لم تُدَوَّن أسماؤهم ولا أخبارهم.



وقد ذكر ابن الجزريّ أسماء عدد من أئمة القراءة قرأوا بالقراءات كلها (السبعة والثلاثة) من زمنه إلى زمن القراء المنسوب إليهم الحروف. ثم قال: «فثبت من ذلك أن القراءات متواترة».

هذه خطوطٌ عريضةٌ تفتح للباحث بعض المغاليق، وتضيء له بعض دروب الفكر والمعرفة؛ سطرُها دفاعاً عن القرآن الكريم والقراءات، وتراثٌ نقله إلينا أسلافنا العلماء الربانيون؛ وفاءً للمنقول والناقل.

وأسأل الله أن يُخدِمنا كتابه وسنة نبيه ﷺ، وأن يجعلنا مفاتيح خير، مغاليق شرّ. والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إسلام بن نصر الأزهري



هذا الكتاب منشور في

